مما يعكس الثقة الدولية بالكفاءات الوطنية ويعزز مكانة الكويت

منظمة الصحة العالمية تعتمد جهاز المسؤولية الطبية مركزاً مرجعياً عالمياً لمدة 4 سنوات

وكيل «الصحة»: يمثّل تتويجاً لمسيرة وطنية من العمل المؤسسي والتخطيط العلمي

كونا: في إنجاز دولي جديد يجسد المكانة المتقدمة التي تحظى بها المنظومة الصحية الكويتية، اعتمدت منظمة الصحة العالمية جهاز المسؤولية الطبية مركزا مرجعيا عالميا في مجال المسؤولية الطبية لمدة أربع سنوات، وذلك وفق خطاب رسمي وجهته المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط، د حنان بلخي، إلى وكيل وزارة الصحة الشيخ د سلمان خليفة الصباح، بصفته المؤسس والرئيس السابق لجهاز المسؤولية الطبية.

وأفاد الخطاب باعتماد جهاز المسؤولية الطبية مركزا متعاونا مع منظمة الصحة العالمية في مجال المسؤولية الطبية (WHO Collaborating Centre for Medical Responsibility) تحت الرقم المرجعي KUW-11، وذلك اعتبارا من 11 يوليو 2026 حتى 10 يوليو 2030، في خطوة تعكس الثقة الدولية بالدور الذي يؤديه الجهاز في تطوير منظومة المسؤولية الطبية، وتعزيز جودة الممارسات الصحية، والإسهام في بناء القدرات وتبادل الخبرات على المستويين الإقليمي والدولي.

وكيل «الصحة» الشيخ د.سلمان خليفة الصباح

وأكدت منظمة الصحة العالمية في خطابها أن هذا الاعتماد جاء بعد استكمال الجهاز للمتطلبات الفنية والمؤسسية المعتمدة لديها، مشيرة إلى أن المراكز المتعاونة مع المنظمة تضطلع بتنفيذ برامج عمل مشتركة وفق أعلى معايير الجودة، بما يسهم في تطوير السياسات والممارسات القائمة على الأدلة العلمية، وتعزيز التعاون الدولي في المجالات التخصصية.

وبهذه المناسبة، أعرب وكيل وزارة الصحة الشيخ د. سلمان خليفة الصباح عن بالغ اعتزازه بهذا الاعتماد، مؤكدا أنه يمثل تتويجا لمسيرة وطنية من العمل المؤسسي والتخطيط العلمي، ويعكس المكانة التي باتت تحظى بها دولة الكويت لدى المنظمات الدولية المتخصصة، بفضل ما حققته من تطور في منظوماتها الصحية والرقابية والتشريعية.

كما أكد أن هذا الإنجاز هو نجاح لدولة الكويت ولمنظومتها الصحية، ويجسد الثقة الدولية بالكفاءات الوطنية وقدرتها على الإسهام في تطوير السياسات والممارسات المهنية، وتعزيز التعاون العلمي وتبادل الخبرات مع المراكز والجهات النظيرة حول العالم.

وأضاف أن اعتماد الجهاز مركزا مرجعيا ومتعاونا مع منظمة الصحة العالمية يفتح آفاقا جديدة للشراكات الدولية في مجالات البحث والتدريب وبناء القدرات، ويسهم في تطوير منظومة المسؤولية الطبية وفق أفضل الممارسات العالمية، بما ينعكس إيجابا على جودة الخدمات الصحية وسلامة المرضى، ويواكب رؤية دولة الكويت في تعزيز التميز المؤسسي والارتقاء بمستوى الرعاية الصحية.

وتوجه الشيخ د.سلمان خليفة الصباح بالشكر والتقدير إلى جميع العاملين في جهاز المسؤولية الطبية، مثمنا كفاءتهم المهنية وجهودهم الدؤوبة وعملهم المؤسسي المتواصل، مؤكدا أن ما تحقق من إنجاز هو ثمرة إخلاصهم وتفانيهم، وما أظهروه من قدرة وطنية متميزة على العمل وفق أعلى المعايير المهنية والفنية.

واختتم تصريحه بالتأكيد على أن هذا الاعتماد يمثل مسؤولية قبل أن يكون تكريما، ويشكل دافعا لمواصلة العمل مع الشركاء الدوليين لتنفيذ برامج نوعية تسهم في تطوير المعرفة والخبرة في مجال المسؤولية الطبية، وترسخ مكانة دولة الكويت كمركز إقليمي ودولي للتميز في هذا المجال.

ناقشتا أهمية إبراز دور الكويت بما يسهم في الدفاع عن مواقفها وإبراز جهودها بجميع المجالات

«النيابة العامة» و«الخارجية» تبحثان تعزيز التنسيق في القضايا الدولية والمستجدات ذات الصلة بالكويت

استقبل النائب العام المستشار سعد الصفران السفيرة الشيخة جواهر إبراهيم الدعيج مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان.

وتناول اللقاء بحث سبل تعزيز التنسيق بين النيابة العامة ووزارة الخارجية في القضايا الدولية، ومناقشة أبرز المستجدات ذات الصلة باهتمامات دولة الكويت في المحافل والمنظمات الدولية، ولاسيما القضايا المتعلقة بالاختفاء القسري، وزيارات السجون، وحقوق الإنسان، وحقوق الطفل.

كما بحث الجانبان أهمية إبراز دور دولة الكويت من خلال مؤسساتها ووزاراتها، وتعزيز مشاركتها في مختلف المحافل الدولية، بما يسهم في الدفاع عن مواقفها وإبراز جهودها في مختلف المجالات.

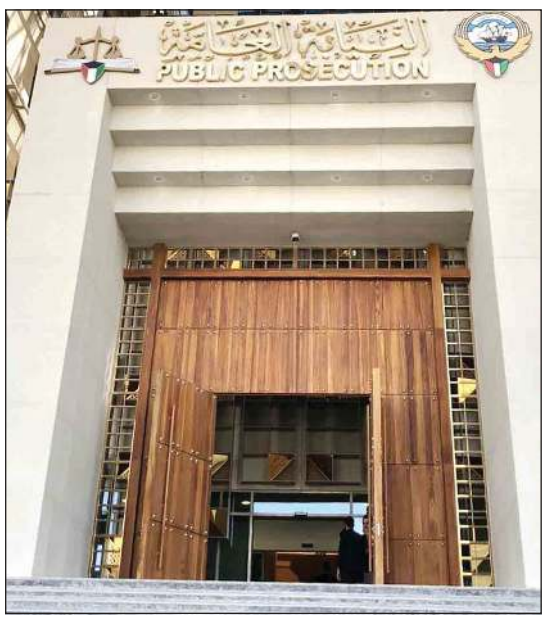

من جانبها، أشادت السفيرة الشيخة جواهر الدعيج بسرعة استجابة النيابة العامة وتعاونها الفاعل مع وزارة الخارجية في الملفات ذات الاهتمام المشترك، مؤكدة أهمية مواكبة المستجدات المتعلقة بالقضايا والمؤتمرات الدولية والحرص على المشاركة الفاعلة فيها بما يعكس مكانة دولة الكويت ويبرز جهودها وإنجازاتها على مختلف الأصعدة.

تفقدت مركز رعاية وتأهيل المعاقين بالصباحية واطمأنت على النزلاء

وزيرة الشؤون: سلامة ذوي الإعاقة أولوية قصوى

سلطان العبدان

قامت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة بزيارة تفقدية إلى مركز رعاية وتأهيل المعاقين بالصباحية التابع للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، وذلك في إطار متابعة تداعيات التطورات الأمنية الأخيرة، والاطمئنان على سلامة النزلاء والعاملين، والتأكد من جاهزية المركز وخططه للتعامل مع أي طارئ.

وخلال الزيارة، اطلعت الوزيرة على أوضاع النزلاء، وتفقدت مختلف مرافق المركز، واستعرضت مستوى الرعاية الصحية والاجتماعية المقدمة لهم، كما تابعت جاهزية الملاجئ وخطط الإخلاء والطوارئ والإجراءات الاحترازية المطبقة، بما يكفل توفير أعلى مستويات الحماية والسلامة للنزلاء والعاملين. وأكدت د.الحويلة أن سلامة الأشخاص ذوي الإعاقة تمثل أولوية قصوى، وأن الوزارة والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة تتابعان على مدار الساعة أوضاع جميع دور الرعاية، لضمان جاهزيتها واستمرار تقديم خدماتها بكفاءة، مشددة على أهمية المراجعة المستمرة لخطط الطوارئ ورفع مستوى الاستعداد للتعامل مع أي مستجدات.

وأكدت اطمئنانها إلى سلامة جميع النزلاء والعاملين، مشيدة بجاهزية المركز وما لمسته من التزام في تنفيذ خطط الطوارئ والإجراءات الاحترازية، مثمنة جهود إدارة المركز والكوادر الطبية والفنية والإدارية، وما يبذلونه من عمل متواصل لتوفير الرعاية الشاملة والحفاظ على استقرار الأوضاع داخل المركز.

وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة خلال زيارة مركز رعاية المعاقين بالصباحية

واختتمت الوزيرة زيارتها بالتأكيد على استمرار الجولات الميدانية والمتابعة المباشرة لجميع دور الرعاية والمراكز التابعة للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، والتنسيق المستمر مع الجهات المختصة، بما يعزز مستوى الجاهزية، ويضمن استمرارية تقديم خدمات الرعاية والحماية للمستفيدين.

في خطوة تهدف إلى تعزيز الهوية المؤسسية والارتقاء بالمظهر المهني

«الصحة» تعتمد دليلاً موحداً للمظهر العام والزي الرسمي والسريري في القطاعين الحكومي والأهلي

حظر ارتداء الزي السريري أو المعطف الطبي خارج المنشآت الصحية الحكومية أو الأهلية

عبدالكريم العبدالله

أصدرت وزارة الصحة دليلا متكاملا لتوحيد المظهر العام والزي الرسمي والمهني للعاملين في المنشآت الصحية الحكومية والأهلية، وذلك تنفيذا لأحكام القرار الوزاري رقم (70) لسنة 2026، في خطوة تهدف إلى تعزيز الهوية المؤسسية، والارتقاء بالمظهر المهني، وتحسين جودة الرعاية الصحية، ودعم معايير مكافحة العدوى وسلامة المرضى.

ويحدد الدليل ضوابط موحدة لارتداء الزي الرسمي والسريري لمختلف الفئات الصحية، بما يشمل الأطباء، والهيئة التمريضية، والفنيين، والصيادلة، والعاملين في الخدمات الطبية المساندة، إلى جانب العاملين في الشؤون الهندسية والطوارئ الطبية، وفق مواصفات فنية دقيقة تراعي طبيعة كل تخصص ومهامه.

وأكدت الوزارة اعتماد ثلاثة تصاميم موحدة للزي السريري (Scrubs)، تشمل الزي السريري الرجالي، والزي السريري النسائي، والزي السريري النسائي الإسلامي، مع تحديد مواصفات كل تصميم من حيث القصة، وطول الأكمام، ونوع الياقة، والجيوب، وطول البنطال، إضافة إلى اشتراطات الحجاب للهيئة التمريضية.

كما تضمن الدليل اعتماد زي مهني موحد للهيئة التمريضية يشمل القيادات التمريضية وممرضي التدريب، مع تحديد مواصفات الزي الرسمي للرجال والنساء، بما يعزز الهوية المهنية ويحقق مظهرا موحدا داخل بيئة العمل الصحية.

وشمل الدليل كذلك اعتماد زي مهني موحد لموظفي الطوارئ الطبية وفق المواصفات المعتمدة من إدارة الطوارئ الطبية، بالإضافة إلى اعتماد زي خاص لمهندسي وزارة الصحة والعاملين في الشؤون الهندسية، يتضمن مواصفات السلامة المهنية، والشرائط العاكسة، وآلية تثبيت الاسم والمسمى الوظيفي وشعار الوزارة واسم الإدارة على الزي.

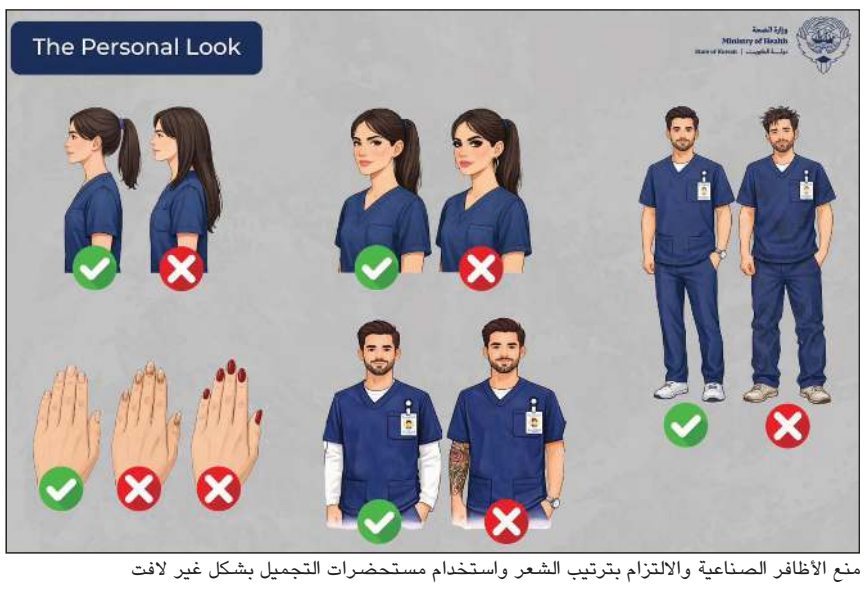

منع الأظافر الصناعية والالتزام بترتيب الشعر واستخدام مستحضرات التجميل بشكل غير لافت

وأوضح الدليل أن العاملين في المنشآت الصحية يجب أن يلتزموا بأحد الأنماط المعتمدة للزي الرسمي أو السريري أو المهني بحسب طبيعة العمل، مع التأكيد على أن المعطف الطبي يكون واسعا وبطول يصل إلى الركبة، والسماح بارتداء السترات الصوفية باللونين الأزرق الداكن أو الأسود، فيما يسمح بارتداء العباءة مع المعطف الطبي أثناء تقديم الرعاية المباشرة، ويمنع ارتداء الدشداشة أو الجينز أثناء تقديم الرعاية الصحية المباشرة للمرضى.

وأكدت الوزارة حظر ارتداء الزي السريري أو المعطف الطبي خارج المنشآت الصحية الحكومية أو الأهلية، إلا في الحالات المصرح بها مثل الزيارات المنزلية أو الزيارات الميدانية، وذلك للحد من انتقال العدوى والحفاظ على الصورة المهنية.

كما نص الدليل على مجموعة من الاشتراطات الخاصة بالمظهر العام، شملت المحافظة على نظافة وقصر الأظافر، ومنع الأظافر الصناعية في أماكن تقديم الرعاية المباشرة، والالتزام بترتيب الشعر وإبعاده عن الوجه، والاقتصار على ارتداء المجوهرات البسيطة، واستخدام مستحضرات التجميل بشكل غير لافت، إضافة إلى اشتراط ارتداء أحذية مغلقة ومقاومة للانزلاق، مع إلزام أفراد الهيئة التمريضية بارتداء الأحذية السوداء.

وشدد الدليل على ضرورة الالتزام الكامل بسياسات وإجراءات مكافحة العدوى داخل جميع المنشآت الصحية، باعتبارها جزءا أساسيا من معايير السلامة وجودة الرعاية الصحية.

وفيما يتعلق بالفئات المهنية التي لم يخصص لها لون محدد للزي السريري، أوضح الدليل أنه يمكن اعتماد ألوان جديدة وفق آلية تنظيمية تبدأ بمقترح من القطاع المختص، ويخضع للمراجعة والاعتماد من الجهات المختصة، شريطة عدم تعارضه مع الألوان المعتمدة لبقية الفئات الصحية، بما يحافظ على وضوح الهوية البصرية لكل تخصص داخل المنظومة الصحية

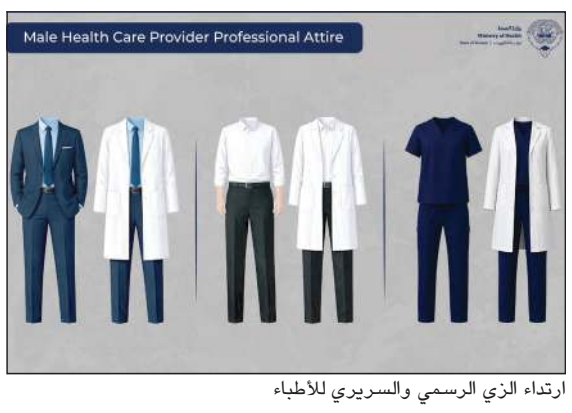

ارتداء الزي الرسمي والسريري للأطباء

أكدت مواصلة جهودها لحماية الأسرة الكويتية

الجمعية الكويتية للوقاية من التفكك الأسري تنتخب مجلس إدارتها الجديد

سلطان العبدان

عقدت الجمعية الكويتية للوقاية من التفكك الأسري اجتماع جمعيتها العمومية الأحد الماضي بحضور أعضاء الجمعية العمومية لمناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال، واستعراض أعمال الجمعية خلال الفترة الماضية، واعتماد القرارات المتعلقة بالجوانب الإدارية والمالية والتنظيمية.

وشهد الاجتماع مناقشة التقريرين الإداري والمالي، وما تضمناه من برامج ومبادرات وأنشطة نفذتها الجمعية خلال الفترة السابقة، إلى جانب استعراض البيانات المالية، حيث وافقت الجمعية العمومية على التقريرين واعتمدتهما، كما أقرت اختيار مراقب الحسابات الجديد وفق الإجراءات والضوابط المعتمدة.

كما انتخبت الجمعية العمومية مجلس الإدارة الجديد بالتزكية، حيث جاء تشكيله برئاسة خالد المطيري، ود.مريم العازمي نائبا للرئيس، وم.دلال الزيادي أمينا للسر، وفواز العجمي أمينا للصندوق، وعضوية كل من: د.ناصر السهو، د.عبدالمحسن الحربي، وكابتن طيار المخيزيم.

مجلس إدارة الجمعية الكويتية للوقاية من التفكك الأسري الجديد

وأكد مجلس الإدارة الجديد أن المرحلة المقبلة ستشهد مواصلة العمل المؤسسي والمجتمعي لتعزيز استقرار الأسرة الكويتية، والوقاية من مسببات التفكك الأسري والحد من آثاره النفسية والاجتماعية والتربوية، ولاسيما ما ينعكس منها على الأبناء واستقرارهم ومستقبلهم.

وأوضح المجلس أن دور الجمعية لا يقتصر على التوعية بمخاطر التفكك الأسري، بل يشمل إعداد المبادرات والمقترحات، وتنظيم البرامج والفعاليات، والمشاركة في مناقشة القضايا الأسرية، إلى جانب تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمتخصصين في المجالات القانونية والاجتماعية والنفسية والتربوية، بما يسهم في ترسيخ ثقافة الحوار والتفاهم والمسؤولية المشتركة داخل الأسرة.

وشدد المجلس على التزام الجمعية بمواصلة دورها الوطني بكل مسؤولية وشفافية، والعمل على نقل قضايا الأسرة واحتياجاتها إلى الجهات المختصة، والمساهمة في تطوير المبادرات والإجراءات التي تعزز حماية الأسرة وتحفظ حقوق الأبناء وتدعم التماسك المجتمعي.

من جانبه، أكد رئيس مجلس الإدارة خالد المطيري أن الجمعية انطلقت من إيمان راسخ بأن الأسرة تمثل النواة الأساسية للمجتمع، وأن حمايتها من التفكك مسؤولية وطنية ومجتمعية مشتركة، مشيرا إلى أن مجلس الإدارة سيعمل على تنفيذ مبادرات وبرامج عملية ومستدامة تحقق أثرا ملموسا في حياة الأسر الكويتية.

وأضاف المطيري أن ثقة أعضاء الجمعية العمومية تمثل مسؤولية كبيرة، مؤكدا حرص المجلس على العمل بروح الفريق الواحد، وبناء شراكات فاعلة مع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، بما يسهم في الوقاية من الخلافات الأسرية قبل وقوعها، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

وفي ختام الاجتماع، تقدم مجلس الإدارة بالشكر والتقدير لأعضاء الجمعية العمومية على ثقتهم ومشاركتهم، مؤكدا أن الجمعية ستواصل أداء رسالتها في دعم الأسرة الكويتية، والعمل على تحقيق رؤيتها في بناء أسر مستقرة ومجتمع أكثر تماسكا وأمانا.

من خلال نشر رسائل توعوية عبر المنصات الإعلامية التابعة للوزارة

«الشؤون الإسلامية» تشارك في الحملة الوطنية «وفر» لترشيد استهلاك الكهرباء والماء

كونا: أعلنت وزارة الشؤون الإسلامية الجمعة المشاركة في الحملة الوطنية «وفر» لتوفير الطاقة والمياه التي تنفذها وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة في إطار التعاون والتكامل بين الجهات الحكومية وتعزيز الوعي بترشيد استهلاك الكهرباء والماء.

وقال وكيل وزارة الشؤون الإسلامية بالتكليف د.م.سليمان السويلم لـ «كونا» إن المشاركة في هذه الحملة تضمنت نشر رسائل توعوية عبر المنصات الإعلامية التابعة للوزارة إلى جانب خطبة الجمعة التي تناولت أهمية الترشيد وبيان ما يحث عليه الدين الإسلامي.

وأكد السويلم أن الوزارة اتخذت إجراءات الترشيد من خلال استخدام الإضاءات الموفرة للطاقة وإطفاء سخانات المياه أثناء الصيف، والتأكد من إغلاق المصابيح والأجهزة الكهربائية في الغرف غير المستخدمة التابعة للمسجد.

وأضاف أنه يتم الاكتفاء بالصلاة في الجزء الخلفي المهيأ للصلاة بالمساجد ذات الكثافة المنخفضة وذات التهوية الجيدة وإضاءة الأنوار الخارجية للمسجد مع أذان المغرب وإغلاقها بعد صلاة العشاء بنصف ساعة ومع الأذان الأول لصلاة الفجر وإغلاقها عقب أداء الصلاة بنصف ساعة، وتركيب مرشدات المياه على خلاطات الوضوء المعتمدة.

«القوى العاملة»: لا مخالفات لقرار حظر العمالة في الأماكن المكشوفة ظهراً

أمير زكي

أعلنت الهيئة العامة للقوى العاملة عن تلقيها 25 بلاغا بشأن عمالة تعمل في أماكن مكشوفة وقت الظهيرة، مشيرة الى انها لم ترصد اي مخالفات بشأن القرار الوزاري رقم 2026/3 الخاص بالعمل ظهرا. وذكرت في بيان لها انها قامت بزيارة 356 موقعا في الفترة من 1 حتى 30 يونيو الماضي، ومنحت استثناء لـ 6 مواقع بعد تلقيها طلبات بهذا الخصوص.

وأضافت ان عدد العمالة التي تعمل في المواقع التي قامت بزيارتها بلغت 378 عاملا دون ان تثبت مخالفة لقرار الحظر.